

دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية

إعداد: الدكتور عمر الكتاني

جامعة الرباط- المملكة المغربية.

ملخص:	Résumé :
<p>هذه الدراسة تتناول بالتحليل المقاولات الصناعية المغربية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من أربع مشاكل مستعصية مشكلتين ذات طابع مالي: ارتفاع نسبة الضرائب والكلفة العالية للتمويل، ومشكلة مرتبطة بنزاهة القضاء لنيل الحقوق، والرابعة مصدرها المنافسة الحادة للمقاولات غير المنظمة</p> <p>بالإضافة إلى مشاكل أخرى تعاني منها المقاولات المغربية، كالجوء المقاولات للحسابات الجارية لشركائهم و الذي قد يكون عرقلة في نموها إذا لم يدعم بمصادر أخرى، وقد يثير الشكوك حول مصداقية المقاول و مدى ثقة البنوك والسوق المالية بها.</p>	<p>Cette étude est axée sur l'analyse des entreprises industrielles marocaines, notamment les PME-PMI qui affrontent quatre problèmes inextricables : deux d'ordre financier tel que le taux exorbitant d'impôts et le coût élevé du financement. Et le problème lié à la probité de la justice. Le quatrième problème est dû à la concurrence accrue des entreprises parallèles.</p> <p>En plus d'autres problèmes q'affrontent les entreprises marocaines tels que l'utilisation des comptes courants de leurs associés qui peut entraver le leur développement faute d'autres soutiens, et qui peut causer des doutes sur la crédibilité de l'entreprise et nuire à la confiance des institutions financières en elles.</p>

مقدمة: التمييز بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وغير الصناعية.

عرف قانون الاستثمارات لسنة 1983 المقاولات الصغيرة والمتوسطة في بنده الثالث بالمقولة التي لا يتجاوز الاستثمار فيها سواء عند إنشائها وتوسيعها خمسة ملايين درهم، والتي لا تتجاوز قيمة التجهيزات لكل منصب شغل 70.000 درهم. ولكن قانون الاستثمارات لسنة 1988 توسع في هذا التعريف معتبرا المقولة صغيرة أو متوسطة إذا لم تتعد كلفة كل منصب شغل 153.000 درهم مع حد أقصاه سبعين عاملا أي إذا كان مجمل الاستثمار عشرة ملايين درهم أي حوالي مليون دولار.

وعلى العموم تعتبر المقولة صغيرة أو متوسطة إذا كان عدد العاملين فيها أكثر من عشرة عمال وأقل من 200 عامل. ولم يميز هذا القانون بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وغير الصناعية.

إلا أن مصطلح المقاولات الصغيرة والمتوسطة مصطلح عام وغير دقيق يضم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وغير الصناعية، لذا سيقع التركيز على

المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لكونها مجموعة متجانسة محددة على أساس معطيات تقنية خاصة ذات طابع صناعي لصناعات تحويلية.

وتتميز عن هذه المقاولات الصناعية مجموعة كبيرة من المقاولات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات والتي تجمع خليطا من الأعمال الحرة مثل المدارس الحرة، المصحات، عيادات الأطباء، أرباب النقل إلخ. وفي قطاع البناء والأشغال العمومية.

والتركيز على المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سيسمح من جهة بإعطاء تقديم إحصائي دقيق لحجم هذه المقاولات الاقتصادية ومن جهة ثانية لتقييم مردودها الاقتصادي من خلال نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا القطاع، ومن خلال الفرص والمخاطر التي تلوح في أفقها.

1) حجم القطاعات الاقتصادية الثلاثة في الاقتصاد المغربي.

مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في المؤشرات الاقتصادية الأساسية المغربية لسنة 1999

القطاع غير المنظم	المقاولات الكبرى	المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	
245.000	546	6282	عدد المقاولات
11.5 %	10.6	5.4	نسبة المساهمة في الدخل
480.000	267.000	230.000	عدد العاملين

المصادر: جدول معد من منطلق إحصائيات مديرية الإحصاء وإحصائيات وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن.

المعطيات الإحصائية الأساسية لقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لسنة 1999

النسبة	المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية	المجموع (قطاع الصناعة)	
92%	6828 ⁽¹⁾	6828 (1)	عدد المقاولات
32%	17 مليار درهم	53 مليار درهم	القيمة المضافة
46%	230.000	497.000 (منهم 21.000 امرأة)	عدد العاملين
25%	5.584 مليار درهم	22.339 مليار درهم ⁽¹⁾	الصادرات
40%	4 مليار درهم	11 مليار درهم	الاستثمارات

المصادر: وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن

يقربنا هذا الجدول من الصورة العامة لحجم المقاولات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد المغربي، ويحملنا إلى إبداء الملاحظات التالية:

1- هذه الإحصائيات تركز على المقاولات الصغرى والمتوسطة المتواجدة في الصناعات التحويلية، وتستثني قصدا المقاولات الأخرى، خاصة تلك المتواجدة في قطاع الخدمات.

2- هذه الإحصائيات تستثني قطاعين مهمين في الاقتصاد المغربي هما قطاع المقاولات الكبرى التي تتعدى الاستثمارات فيها عشرة ملايين درهم أو مائتي عامل، وقطاع المقاولات الصغرى جدا الذي يقل عدد العاملين فيها عن عشرة عمال والتي تدخل بشكل عام تحت تسمية القطاع غير المنظم.

يساهم قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بأكثر من 90 % من عدد المقاولات الصناعية وثلث الإنتاج وحوالي نصف عدد العاملين وبـ 25 % من الصادرات وحوالي 40 % من الاستثمارات.

وبالتالي يمكن اعتبار مساهمته الإجمالية في الاقتصاد المغربي بحوالي 40% من الاقتصاد الصناعي وبـ 5.4 % من الدخل الوطني أي حوالي نصف مساهمة المقاولات الصناعية في الدخل الوطني (10.6%) كما يوضح ذلك جدول القطاع غير المنظم المغربي، والجدول الثاني الذي يعطي تقييما مقارنا بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة: قطاعات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وقطاع المقاولات الكبرى والقطاع غير المنظم.

المعطيات الإحصائية حول القطاع غير المنظم في المغرب لسنة 1999

عدد المقاولات	النسبة عن المجموع	
في الوسط الحضري	245.000	97.3%
القيمة المضافة	20.63 مليار درهم	11.5% من الدخل العام
الإنتاج	30.93 مليار درهم	
عدد العاملين	480.000 (بمن فيهم أرباب المقاولات وشركاؤهم)	46%
الاستثمارات	0.503 مليار درهم	6.7%

المصدر : مديرية الإحصاء : وزارة التخطيط سابقا. الدراسة الوطنية حول المقاولات غير المنظمة المعينة سنة 1988.

(2) عناصر القوة في المقاولات الصغرى والمتوسطة

المحيط الاقتصادي (الداخلي والخارجي).

- نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو عنصر أساسي في تحريك قابلية الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي.
- البنية التحتية في مجال المواصلات تضع المغرب في المرتبة الأولى في إفريقيا فيما يخص شبكة الطرق، كما أن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يعرف نموا كبيرا في السنوات الأخيرة.
- وضعه الجغرافي الذي يضعه في مفرق ثلاثة طرق تجارية رئيسية أوروبا والمشرق العربي وإفريقيا.
- قربه من أكبر سوق تجاري عالمي ستكون طاقته الاستهلاكية مكونة من 500 مليون نسمة، وهذه القربة بدأت تثير اهتمام المستثمرين الآسيويين بالمغرب.
- تغلب الاقتصاد الوطني منذ تطبيق سياسة التقويم الهيكلي على ثلاث ظواهر مالية ذات بعد ميكرو اقتصادي سلبي: التضخم والعجز المالي لميزانية الدولة اللذين أصبحا لا يتجاوزان 3% سنويا من الدخل الوطني واستقرار العملة.
- المضاعف الاقتصادي الفلاحي وأثره المباشر على المقاولات الصغرى والمتوسطة عندما يكون الموسم الفلاحي ممطرا، مما يجعل القطاع الفلاحي الذي لا يساهم بأكثر من 17% من الدخل الوطني يرفع نسبة النمو الاقتصادي بـ 5 أو 6 نقط في سلم النمو الاقتصادي.
- دينامية قطاع المقاولات خاصة الصغرى منها حيث إن المغرب يعرف كل سنة نشأة 2500 مقولة منذ 1987 وهذا يعني بروز طبقة من المقاولين وشبكة واسعة من المقاولات خاصة منها الصغرى.
- بروز سلسلة من الإصلاحات المالية والاقتصادية منذ 1993 تمس إصلاحات في الموازنة المالية (إصلاحات جبائية على الخصوص) وإصلاحات نقدية (تحرير نظم القروض، ونظم الرقابة على الصرف، ونظم صرف الدرهم، وإصلاحات مالية، وإصلاحات تجارية، وكلها تصب في طريق إذكاء التنافسية بين المقاولات، وتحريرها من القيود.
- إصلاحات قانونية اتخذت منذ أواخر سنة 1996 تتعلق بقانون الشركات المجهولة الاسم وقوانين الشركات التجارية الأخرى (محدودة المسؤولية، مساهمة أو بالمضاربة) وكلها تهدف إلى تبسيط شروط تكوين الشركات من جهة مع ضمان حقوق المساهمين (تكوين مجلس رقابة)، تحسين الشفافية، تقوية الرقابة المالية، تدقيق صلاحيات مجلس الإدارة والرئيس.
- إصدار قانون جديد للتجارة في أكتوبر 1996 الذي لم يتغير منذ غشت 1913 أدخل تغييرات جذرية على القانون السابق خصوصا في توسيع مجاله لكل الأنشطة التجارية والمربحة والاعتراف بأهلية المرأة المتزوجة في القيام بالنشاط التجاري، وفي

إلغاء بعض البنود التمييزية بين المغربي والأجنبي بخصوص سن مزاولة النشاط التجاري.

- بداية نشاط المحاكم التجارية ابتداء من شهر ماي 1998، والأمل المعقود عليها في حل النزاعات التجارية.

- إصدار "معاهدة الاستثمار" في يناير 1996 التي توحد بين مختلف القوانين الاستثمارية السابقة لتكون منسجمة مع القوانين الجديدة للمنافسة العالمية، مع إمكانيات الاندماج في العولمة، ومع ضرورة تشجيع الاستثمار وتأهيل المقاولات المغربية.

وتعمل معاهدة الاستثمار على الرفع من نسبة تطبيق كل الامتيازات المالية التي أقرتها القوانين الاستثمارية والضريبية السابقة ولم تنفذ كاملة، وبذلك تتميز معاهدة الاستثمار بطابعها الشمولي من ناحية التدابير التشجيعية المختلفة، ومن ناحية تغطيتها لكل القطاعات الاقتصادية.

- إلغاء بنود قانون 1973 حول المغربية سنة 1990 الذي يحد من إمكانيات الاستثمار الأجنبي، وفتح الباب كاملا لهذا الاستثمار، بدون فرض قيد مساهمة العنصر المغربي فيه.

- عدم وجود قوانين صارمة لحماية البيئة مما يتيح امتيازاً إضافياً للاستثمار الأجنبي.

- توفر يد عاملة كثيرة ورخيصة في سوق الشغل رغم أنه يعترها كثير من النواقص (الأمية، وضعف التأهيل المهني، وضعف الإنتاجية).

عناصر القوى المتعلقة بالتمويل.

حسب الدراسة التي قام بها مكتب المال والأعمال سنة 1997 للمقاولات المغربية فإن 64 % من الشركات المستجوبة تمول من خلال الحسابات الجارية للشركاء، وهو تعبير عن الدعم العملي وثقة الشركاء في المقولة.

العنصر الثاني الذي يساهم في التمويل هو ائتمان الممون، والذي تستعمله 72.2 % من المقاولات، هو عنصر لتمويل الرأسمال العامل، وكذلك عنصر لتسيير خزينة المقولة عن قرب.

- دلت الدراسة كذلك على نوع من الشفافية في المقاولات العائلية بالنسبة للمتعاملين الماليين مع هذه المقاولات وصلت نسبتها إلى 85 % من خلال حضورهم في مجلس الإدارة، تدقيق حساباتهم بشكل دوري وخارجي.

- كذلك هناك تطور ملحوظ في مستوى أطر المقاولات الصغرى والمتوسطة حيث إن 65 % من المسؤولين وأطر الشركات المستجوبة لهم تكوين جامعي أو عال.

وبالتالي يمكن القول أن هذه المقاولات تحظى بثقة شركائها وبالشفافية ويعصرنة تسييرها، وبنوع من التغطية المالية عن طريق التمويل الذاتي (71%) وهي نسبة تفوق

الرقم المعلن عنه على المستوى الوطني وهو 50 %.

50 % من المستثمرين يعتبرون قرب المغرب من أوروبا عنصرا أساسيا لاختيار المغرب كبلد مضيف للاستثمارات الأجنبية، إلا أنهم يضعون هذا العنصر في المرتبة السادسة من حيث الأهمية.

3) عناصر الضعف في المقاولات الصغرى والمتوسطة.

قام مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي التابع لوزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن بتحقيق عام سنة 2000 لترتيب العراقيل (الإكراهات) التي يعاني منها القطاع الصناعي فكانت النتيجة كما يلي:

1- نسبة الضرائب المرتفعة (ضريبة الأرباح والشركات 35 %) مع عدم استقرار نظام الضرائب، وتأخير أو عدم استرداد ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للمصدرين.

2- ضعف البنية التحتية الضرورية للصناعة (ندرة القطع الأرضية في المناطق الصناعية خاصة) وثمانها المرتفع وضعف التجهيزات المواكبة لها.

3- الرشوة والفساد الإداري.

4- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

5- منافسة المقاولات غير المنظمة.

6- منافسة البضائع المهربة.

7- كلفة التمويل. نسبة المديونية في المقاولات المغربية تبلغ 50 % من الرأسمال الخاص غالبية قروض البنوك قصيرة الأجل وكلفتها عالية.

8- القوانين المنظمة للعمل والقيود المفروضة من طرف النقابات.

9- الشك المحيط بالسياسة الاقتصادية وعدم وجود تخطيط حقيقي على المدى الطويل.

10- ضعف البنية الطرقية وقلة الطرق السيارة (600 كلم من الطرق السيارة).

11- صعوبة الحصول على رخص الإدارات المحلية.

12- القيود المفروضة من طرف الدولة بخصوص القوانين المنظمة للعمل.

13- الكلفة العالية أو صعوبة الحصول على المواد الأولية.

14- ضعف شبكة السكك الحديدية.

15- النقص في اليد العاملة المؤهلة.

16- صعوبة الحصول على الإحصائيات ومختلف المعلومات من الإدارة.

- 17- صعوبة الحصول على الرخص من الإدارة المركزية.
 - 18- ضعف الرقابة الجبائية.
 - 19- ضعف البنية التحتية في ميدان التكنولوجيا.
 - 20- ضعف الطلب في السوق.
 - 21- ضعف البنية التحتية في مجال الموانئ.
 - 22- ثقل الإجراءات الإدارية في مجال التجارة الدولية.
 - 23- ثقل الإجراءات الائتمانية.
 - 24- ضعف البنية التحتية في مجال النقل الجوي.
 - 25- ثقل الإجراءات في الموانئ.
 - 26- التضخم وتقلب الأسعار.
 - 27- صعوبة الحصول على التمويل (إعطاء الأفضلية من طرف البنوك للمقاولات الكبرى وتمكينها من امتيازات انتمائية إضافية).
 - 28- ثقل الإجراءات الجمركية.
 - 29- ثقل الإجراءات البنكية في ميدان التجارة الدولية.
 - 30- ضعف البنية التحتية في مجال الاتصالات اللاسلكية.
- وتفصيلا لهذا التحقيق عرض المرصد التطور الزمني لأهم خمسة عراقيل في القطاع الصناعي بين 1994 و 2000 على الشكل التالي:

1994:

- 1- الكلفة العالية للتمويل.
- 2- ضعف الطلب.
- 3- ارتفاع نسبة الضرائب.
- 4- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.
- 5- ضعف البنية التحتية.

1995:

- 1- ارتفاع نسبة الضرائب.
- 2- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

3- الكلفة العالية للتمويل.

4- ثقل الإجراءات الإدارية.

5- ضعف البنية التحتية.

:1996

1- ثقل الإجراءات الإدارية.

2- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

3- الكلفة العالية للتمويل.

4- ارتفاع نسبة الضرائب.

5- ضعف البنية التحتية.

:1997

1- ثقل الإجراءات الإدارية.

2- الكلفة العالية للتمويل.

3- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

4- منافسة المقاولات غير المنظمة.

5- النسبة العالية للضرائب.

:1998

1- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

2- الكلفة العالية للتمويل.

3- ارتفاع نسبة الضرائب.

4- ثقل الإجراءات الجمركية.

5- بطأ الإدارات المحلية للحصول على الرخص.

:1999

1- ارتفاع نسبة الضرائب.

2- الكلفة العالية للتمويل.

3- الرشوة والفساد الإداري.

4- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.

5- منافسة المقاولات غير المنظمة.

2000:

- 1- ارتفاع نسبة الضرائب.
 - 2- ضعف البنية التحتية الضرورية للصناعة.
 - 3- الرشوة والفساد الإداري.
 - 4- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.
 - 5- منافسة المقاولات غير المنظمة.
- أهم العراقيل حسب حجم المقاولات.
- المقاولات الكبرى (أزيد من 200 عامل).**

- 1- ضعف البنية التحتية الضرورية للصناعة.
- 2- ارتفاع نسبة الضرائب.
- 3- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.
- 4- الرشوة وفساد الإدارة.
- 5- صعوبة الحصول على الرخصة من الإدارات المحلية.

المقاولات المتوسطة (بين 51 و 200 عامل)

- 1- الرشوة والفساد الإداري.
- 2- منافسة المقاولات غير المنظمة.
- 3- منافسة البضائع المهربة.
- 4- ارتفاع نسبة الضرائب.
- 5- ضعف البنية التحتية الضرورية للصناعة.

المقاولات الصغرى (بين 10 و 50 عامل).

- 1- الكلفة العالية للتمويل.
- 2- ضعف البنية التحتية الضرورية للصناعة.
- 3- صعوبة الحصول على الحقوق الشرعية أمام المحاكم.
- 4- ارتفاع نسبة الضرائب.
- 5- القوانين المنظمة للعمل والقيود المفروضة من طرف الدولة.

وبناء على المعطيات السابقة يصنف مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي تطور العراقيل بين 1994 و 2000 على الشكل التالي:

سنوات الملاحظة	تواتر الظهور	نوعية العرقلة	أصناف العراقل الإكراهات
1994-2000	07	ارتفاع الضرائب	العراقل المستعصية البنوية
1994-2000	07	صعوبة نيل الحقوق الشرعية	
1994-2000	07	منافسة المقاولات غير المنظمة	
1994-2000	06	الكلفة العالية للتمويل	
1994-1996-2000	04	ضعف البنية التحتية	العراقل المتزاوجة البنوية
1994-1998	04	ثقل الإجراءات الإدارية	

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن

يظهر جليا من هذا الجدول أن المقاولات الصناعية المغربية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة تعاني من أربع مشاكل مستعصية مشكلتين ذات طابع مالي: ارتفاع نسبة الضرائب والكلفة العالية للتمويل، ومشكلة مرتبطة بنزاهة القضاء لنيل الحقوق، والرابعة مصدرها المنافسة الحادة للمقاولات غير المنظمة، وهذا يعني أن مشكل التمويل إحدى أربع مشاكل كبرى للمقاولات المغربية.

وتأكيدا على وجود عنصر ضعف مالي في المقاولات الصغيرة والمتوسطة أبرزت الدراسة التي قام بها مكتب المال والأعمال عن نقط الضعف التالية:

- لجوء المقاولات للحسابات الجارية لشركائهم قد يكون عرقلة في نموهم إذا لم يدعم بمصادر أخرى، وقد يثير الشكوك حول مصداقية المقاوله ومدى ثقة البنوك والسوق المالية بها.

- انتمان الممون الذي تحظى به المقاوله هو نفسه مقدم من مقاوله أخرى مما ينذر بتكاثر التبعيات بين المقاولات. وفي حالة توقف احدهما عن الأداء تنعكس العملية على الشبكة الائتمانية فتصاب بالركود، أو تلجأ المقاولات إلى القروض القصيرة الأجل، أو إلى محاولة إطالة أمد الائتمان.

- لجوء المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض القصيرة الأجل لتمويل استثماراتها مما يزيد من كلفة القروض من جهة ويؤكد فقدانها لمخطط تنموي على المدى البعيد.

4) الفرص المتوفرة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

1- انفتاح سوق الوحدة الأوروبية مع اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، ثلاث سنوات قبل تعميم تخفيض التعريفات الجمركية في إطار اتفاقيات الجات سنة 2006 وإمكانيات التصدير الجديدة نحو دول أوروبا الشرقية المنتمية إلى الوحدة الأوروبية.

2- الاهتمام الحديث لبعض الدول الآسيوية للقيام باستثمارات في المغرب لإنتاج بضائع موجهة للسوق الأوروبية (شركة Daewoo بالنسبة للسيارات و Yamaha بالنسبة للعجلات النارية).

3- عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع أوروبا سنة 1999 وإمكانيات توسيع قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة المرتبطة بهذا القطاع الواعد.

4- إمكانية تخفيض كلفة الطاقة في الإنتاج بفضل أنبوب الغاز الذي يمر عبر المغرب من الجزائر إلى أوروبا، والذي يستفيد منه المغرب.

5- الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في السوق المغربية لتنمية أساليب التمويل بالمشاركة سواء في إطار البنوك وشركات التمويل المغربية والأجنبية التقليدية أو داخل إطار إنشاء البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية.

6- إمكانيات إعادة إحياء وتفعيل المبادلات التجارية المغربية.

7- بروز مؤسسة في المغرب سنة 1992 بمبادرة من وزارة التجارة والصناعة لتنمية المقولة داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة تحت اسم البورصة الوطنية للمناولة والشراكة ومهمتها مركزة حول مجموعة من الصناعات التحويلية مثل الصناعات المعدنية، واللدائن والمطاط، والمواد الكهربائية والإلكترونية، والخدمات المرتبطة بالصناعة.

إمكانية تنمية المناولة بين مقاولات دول المغرب العربي.

8- تأسيس حديثاً شبكة نشر التكنولوجيا[†]

(5) المخاطر المحتملة

إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة كعنصر أساسي في الدفع بالمقاولات نحو مزيد من التنمية تنطلق من القناة بوجود خطرين أساسيين يهددان الاقتصاد

[†] - تهدف هذه الشبكة إلى:

- ربط وتفعيل خبرات مختلفة من الجامعات، المراكز الصناعية التقنية، وممثلي الأقاليم من أطر الوزارة المكلفة بالصناعة والجمعيات المهنية وموارد مالية.
- تكوين مؤسسة مرنة ومتشعبة ومتناسقة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية، هدفها التعرف على حاجياتها في التنمية الصناعية والتكنولوجية وتوجيهها نحو الخبرات المعنية بذلك.
- طريقة عمل الشبكة:
- لجنة تسيير مكونة من مختلف المؤسسات المعنية، تضع الخطوط العريضة للتوجهات.
- وحدة متابعة متواجدة في الوزارة المكلفة بالصناعة.
- فاعلين إقليميين في الحقل التكنولوجي، يعملون بجوار المقولة لإبراز حاجياتها، ولمتابعة نموها الصناعي والتكنولوجي.
- صلاحيات الشبكة:
- المرحلة الأولى تشخيص الحاجيات كخدمة مجانية.
- ربط المقولة بالخبرات الضرورية لتلبية الحاجات وتوفير الدعم التقني.
- توفير دعم مالي يصل إلى حدود 75 % من كلفة الخدمات الضرورية أو في حدود 50.000 درهم اسم الخدمة التكنولوجية للشبكة.

1- خطر العولمة من خلال اتفاقيات الجات واتفاقيات المنطقة الحرة مع أوروبا، والتي تهدد بشكل مباشر المقاولات الصغرى والمتوسطة الموجودة حاليا، وبالتالي تحتاج إلى سياسة تأهيل هذه المقاولات.

2- خطر تنامي الطلب على الشغل، وبالتالي البطالة والذي يحتاج بدوره إلى سياسة خلق مقاولات جديدة. وحدود المرحلة الأولى من هذه التحديات تضعنا في أفق 2010 وهو تاريخ التطبيق الكامل لاتفاقيات الجات.

1- إشكالية تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة في مواجهة اتفاقيات الجات واتفاقيات المنطقة الحرة المتوسطة

- ثلث المقاولات الصغرى والمتوسطة مهدد بالزوال بسبب العولمة.

- القطاع غير المنظم مرشح لمزيد من التوسع بسبب ذلك.

- تأهيل المقاولات المغربية حسب دراسات اللجنة الوطنية للمقاولات المغربية يحتاج إلى 45 مليار درهم، ولا يتوفر حاليا منها إلا 20 مليار عن طريق القنوات التقليدية (الحسابات الجارية للشركاء، ائتمان الممون، القروض القصيرة الأجل، الخ).

- قطاع النسيج كان أول ضحية للعولمة، حيث خسر أكثر من 100.000 منصب شغل في السنوات الأخيرة و150 معمل وبالتالي 150 من المقاولين.

- الإيمان الساذج بعود المنطقة الحرة المتوسطة، وبالخطة الأوروبية للمساعدات الاقتصادية MEDA لسببين رئيسيين:

1- ضعف حجم هذه المساعدات 150 مليار سنتيم بين 1996-1998 مقارنة مثلا مع ما تحصل عليه مصر من المساعدات من أمريكا 2000 مليار سنويا وما تحصل عليه إسرائيل 6000 مليار سنويا أي 120 مرة أكثر من المغرب بنسبة سكان خمس مرات أقل.

2- عزوف الوحدة الأوروبية عن تبني مشروع خلق مركز للدعم التقني للمقاولات المغربية، واستبداله بمركز للتشخيص فقط، ثبت بعد ذلك أن هذا المركز كانت مهمته دراسة المقاولات المغربية الصغيرة والمتوسطة للنظر في مدى خطورتها على المقاولات الفرنسية في إطار منطقة التبادل الحر.

2- إشكالية خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة في مواجهة تنامي البطالة الحضرية

- سيصل الطلب على الشغل سنة 2010 إلى 300.000 سنويا بينما عرض الشغل لن يتعدى ثلثي هذا الرقم.

- سيكون ثلثا المائة ألف عاطل في الوسط الحضري فإذا أضفنا لهم 1.389.000 عاطل المعترف بهم سنة 2000 معنى ذلك أن عدد العاطلين سيصل إلى مليونين.

الضرورة إذن تقتضي خلق عدد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي في أفق 2010:

عدد المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة حاليا 6000.

عدد المقاولات الجديدة الواجب خلقها 12.000.

عدد مناصب الشغل الجديدة 240.000.

الاستثمارات الضرورية 18.MM درهم سنويًا.

وستغطي 240.000 منصب شغل جديد 70 % من السكان النشيطين الجدد المقدر عددهم بـ 340.000.

- مجموع الاستثمارات الضروري في أفق 2010:

- 18 مليار + 4 مليار درهم = 22 مليار درهم.

- الحاجة إذن إلى رفع الاستثمار من 22 % من الدخل الوطني حاليا إلى 28 %، أي إلى رفع الادخار الوطني 8 % (من 20 % إلى 28 %).

ومعنى ذلك ضرورة الرفع من النمو الاقتصادي السنوي من 4 % إلى 7 % أي تقريبا ضعف ما يحقق حاليا.

(6) بعض الأسس المنهجية في تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

1- تفرغ الدولة بمختلف مؤسساتها الاقتصادية لوظيفة دعم المقاولات ماليا وقانونيا وتقنيا، واقتصاديا عن طريق توفير البنية التحتية وصيانتها.

2- استبدال الدعم المالي المحض بدعم مالي مرتبط في كل الحالات التي تمس المقاولات الصغيرة والمتوسطة بدعم لوجيستي تقني ومتابعة. وفي هذا الإطار تشجيع البنوك على تقديم خدمات تقنية ومالية مختلفة للمقاولات وبناء شبكات إقليمية لدعم المقاولات.

3- الرفع من وتيرة الادخار من 20 % من الدخل الوطني إلى 28-30 % على غرار ما هو مسجل في الدول الآسيوية السائرة في طريق النمو عن طريق:

- نهج سياسة التقشف وسياسة ترشيد النفقات العمومية.

- مقاومة الفساد الإداري والرشوة.

- إصلاح القضاء وتفعيل دور المحاكم الإدارية والمحاكم التجارية.

- تبسيط الإجراءات الإدارية.

4- الربط بين سياسة محاربة الأمية والتأهيل أو إعادة التأهيل المهني.

5- تطوير البحث العلمي في مجال الطاقة والماء نظرا لارتباطهم المباشر

انتعاش القطاع الصناعي مرتبط بانتعاش القطاع الفلاحي الذي يكون السوق الأساسية للمقاولات الصغرى، والماء يعتبر حجر الزاوية في سوق الإنتاج الفلاحي في المغرب.

مشكل تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة ليس هو المشكل الوحيد لتأهيل هذه المقاولات أو لتأسيسها ولكنه إحدى العناصر الأربعة أو الخمسة التي تعرفل تنمية هذا القطاع.

مشكل التمويل يختلف علاجه باختلاف القطاعات الاقتصادية والصناعية الثلاثة الموجودة حاليا قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وقطاع المقاولات الكبرى والقطاع غير المنظم.

اقتصاد المغرب لا يمكنه الاستغناء عن أي من هذه القطاعات الثلاثة لأن دور كل قطاع يختلف عن دور القطاع الآخر ويكمله.

إلا أن مساعدة هذه القطاعات الثلاثة يجب أن تسير في اتجاه تحويل جزء من المقاولات غير المنظمة إلى مقاولات صغيرة ومتوسطة منظمة، وجزء من هذه الأخيرة إلى مقاولات كبيرة الحجم.

المراجع:

- 1- إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن: التقارير السنوية الأخيرة للبنك الدولي حول اقتصاد المغرب.
- 2- تقارير بنك المغرب لسنتي 1999 – 2000
- 3- تحقيق مرصد التنافسية الدولية للاقتصاد المغربي لسنة 2000 حول المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب.
- 4- مديرية الإحصاء: الدراسة الوطنية حول المقاولات غير المنظمة المعينة سنة 1988.
- 5- دراسة المكتب الدولي للمال والأعمال 1997 حول جدوى إنشاء شركة استثمارية إسلامية في المغرب.
- 6- التقارير السنوية الأخيرة للجنة الوطنية للمقررات المغربية.